

عرض تقرير اليونسيف حال أطفال العالم لعام 2024: مستقبل الطفولة في عالم متغير

إعداد: د. خالد صلاح حنفى محمود
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة الإسكندرية



نبذة عن التقرير

تصدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) UNICEF سلسلة من التقارير السنوية حول حال الطفولة والأطفال على المستوى العالمي بداية من عام 1980م ، ويتناول كل تقرير بالدراسة والتحليل قضية رئيسة تؤثر في الأطفال، ويعد تحليلاً شاملاً للاتجاهات العالمية التي تؤثر على الطفل، ورصدًا لقضايا ومشكلات الطفولة، بهدف توفير البيانات والمعلومات للدول، والحكومات، والمسؤولين، والباحثين من مختلف أنحاء العالم.



نبذة عن التقرير

وتتنوع القضايا التي تتناولها تقارير منظمة اليونسيف "حال أطفال العالم" بدايةً من الأطفال ذوي الإعاقة، والصراعات والحروب، وعمالة الأطفال، والتحضر، وتنمية الطفولة المبكرة، وسواها، مما يجعله التحليل الأوسع نطاقاً للاتجاهات العالمية التي تؤثر في الأطفال. وتحدد الموضوعات والتوصيات الواردة في تقرير "حال أطفال العالم" أولويات يونسيف، ما يساعد المنظمة على تصميم برامجها في الدول ومعايرتها وتنفيذها بفعالية، مع التركيز على احتياجات أطفال العالم.



ولقد رصدت المنظمة تعرض حقوق الأطفال لاعتداءات في جميع أنحاء العالم، ومعاناة الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع، والذين يزيد عددهم عن 450 مليون طفل، وانتهاك حقوقهم أو حرمانهم منها. ومما يزيد من سوء الأمر أن نزاعات جديدة وأخرى ممتدة منذ مدة طويلة تزامنت مع أزمات وكوارث وحالات طارئة في الصحة العامة، كما يستمر تغير المناخ في التسبب بالدمار لهذه الأرواح اليافعة، إذ يؤدي إلى حالات جفاف شديدة وموجات حر وعواصف أكثر حدة .



ويكتسب تقرير عام 2024 أهمية خاصة، نظرًا لتزايد وطأة تلك التحديات والتغيرات الكبرى التي تواجه العالم على نحو متزايد، ما بين تحديات تقنية، وجيوسياسية، واجتماعية وثقافية، ومناخية، وتصاعد أحداث الحروب والصراع في مناطق مختلفة في العالم. ويهدف إلى الإجابة عن السؤال المطروح بقوة: كيف يمكننا تأمين مستقبل تتحقق فيه حقوق جميع الأطفال — عالم يحيا فيه جميع الأطفال ويزدهرون ويحققون إمكاناتهم بالكامل؟



ويتناول التقرير ثلاث قوى عالمية قوية وطويلة الأمد ستترك أثراً عميقاً على حياة الأطفال من الآن حتى عام 2050، وهي: التحولات الديموغرافية، وأزمات المناخ والبيئة، والتقانات الرائدة، وهو ما يساعد في معرفة التحديات والفرص التي قد يواجهها الأطفال في المستقبل.



أبرز القوى العالمية المؤثرة في الطفولة



التحولات الديموغرافية

1

أزمات المناخ والبيئة

2



التطور التقني والتكنولوجي

3

أولاً- الأزمات المناخية والبيئية والطفولة:

يعاني الأطفال من عدد كبير من الأزمات، من الصدمات المناخية إلى الأخطار على شبكة الإنترنت، ومن المتوقع أن تشتدّ هذه الأزمات والأخطار في السنوات المقبلة. وتُظهر التوقعات الواردة في هذا التقرير بأنّ القرارات التي يتخذها قادة العالم اليوم — أو يخفقون في اتخاذها — ستحدّد طبيعة العالم الذي سيرثه أطفالنا. وتتطلب إقامة مستقبل أفضل في عام 2050 أكثر من مجرد التخيل: إذ تتطلب العمل. وقد بات التقدّم الذي تحقق على مرّ عقود، خصوصاً للبنات، مهدداً."

إنّ أزمة المناخ هي أزمة رهيبة حالياً، إذ كان عام 2023 هو العام الأكثر سخونة؛ فوفقاً للتقرير، من المتوقع أن تصير الأزمات المناخية والبيئية في العقد 2050-2059 أكثر اتساعاً، وسيزداد عدد الأطفال المعرضين لموجات الحرّ الشديد بمقدار ثمانية أضعاف، كما سيزداد عدد الأطفال المعرضين للفيضانات النهرية الشديدة بثلاثة أضعاف، وسيزداد عدد الأطفال المعرضين لخطر حرائق الغابات الشديدة بمقدار الضعفين، وذلك بالمقارنة مع العقد الأول من هذا القرن.

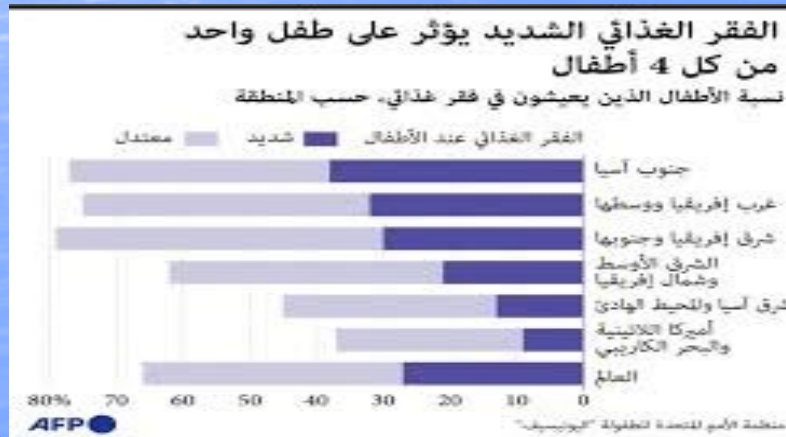


وستتحدد كيفية تأثير هذه المخاطر المناخية على الأطفال بحسب أعمارهم، وأوضاعهم الصحية، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وقدرتهم على الوصول إلى الموارد. فمثلاً، تتوفر فرصة أفضل بالنجاة من الصدمات المناخية للطفل الذي تتاح له إمكانية وصول إلى مأوى قادر على تحمل الظروف المناخية، والتبريد، والرعاية الصحية، والتعليم، والمياه النظيفة — بالمقارنة مع الطفل الذي لا تتاح له هذه الإمكانيات. ويؤكد التقرير على الحاجة الملحة للقيام بإجراءات بيئية موجّهة لحماية جميع الأطفال وللحدّ من الأخطار التي يواجهونها.



ثانياً- التحولات الديموغرافية والطفولة:

هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالسكان، والتغيرات السكانية (الديموغرافية) والتي تنعكس بصورةٍ أو بأخرى على الطفولة، فعلى سبيل المثال – لا الحصر-: من المتوقع أن تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة جنوب آسيا أكبر تعداد سكاني من الأطفال في العقد الذي يبدأ بعام 2050، كما تشير التوقعات إلى ازدياد معدلات السكان المسنين، ومن المتوقع أن يتناقص عدد الأطفال في جميع مناطق العالم؛ بينما ستظل نسبة الأطفال من مجموع السكان عالية في أفريقيا، ستخفض إلى أقل من 40 %، ما يمثل تراجعاً عن نسبة الـ 50 % التي سجلتها القارة في العقد الذي يبدأ بعام 2000. وستخفض النسبة إلى أقل من 17 بالمئة في شرق آسيا وأوروبا الغربية حيث شكّل الأطفال نسبة 29 % و 20 %، على التوالي، في العقد الذي يبدأ بعام 2000؛ وستخلق هذه التحولات الديموغرافية صعوبات، حيث ستواجه بعض البلدان ضغوطاً لتوسيع الخدمات لأعداد كبيرة من الأطفال، فيما ستسعى بلدان أخرى إلى تحقيق توازن بين الخدمات المخصصة للأطفال وبين احتياجات العدد المتزايد من المسنين.



ثالثاً- التطورات التكنولوجية والطفولة:

يقرّ التقرير بأنّ التقانات الرائدة — كالذكاء الاصطناعي — تنطوي على وعود وعلى مخاطر للأطفال، فهم بدؤوا فعلاً بالتعامل مع الذكاء الاصطناعي المُدمج في التطبيقات الرقمية، والدُمى، وبرامج المساعدة الافتراضية، والألعاب الرقمية، وبرامج الحاسوب التعليمية. غير أنّ الفجوة الرقمية تظل كبيرة. ففي عام 2024، كان أكثر من 95 بالمئة من السكان في البلدان المرتفعة الدخل على اتصال بالإنترنت، بالمقارنة مع حوالي 26 بالمئة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل. ويشير التقرير إلى أنّ نسبة كبيرة من الشباب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يواجهون صعوبة في الحصول على المهارات الرقمية، وسيؤثر ذلك على قدرتهم في استخدام الأدوات الرقمية استخداماً فعالاً ومسؤولاً في التعلّم وفي أماكن العمل. وغالباً ما ترتبط هذه العوائق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، والجنس، والخصائص اللغوية، وإمكانية الحصول على تلك المهارات.



يتضمن التقرير بعض الأخبار الطيبة؛ فمن المتوقع أن يزداد العمر المتوقع عند الولادة، ومن المتوقع أيضاً أن تستمر المكتسبات التي تحققت على امتداد السنوات الـ 100 الماضية في إمكانية الأطفال في الحصول على التعليم، ومن المتوقع أن يكون زهاء 96 بالمئة من الأطفال في العالم حاصلين على التعليم الابتدائي على الأقل في العقد الذي يبدأ بعام 2050، مرتفعاً عن نسبة 80 بالمئة المسجلة في العقد الذي يبدأ بعام 2000. وبالمثل، ومع تخصيص المزيد من الاستثمار في التعليم والصحة العامة وفرض إجراءات حماية بيئية أكثر حزمًا، يفيد التقرير بأنّ النتائج للأطفال سوف تتحسن كثيراً. فمثلاً، ستضيق الفجوة بين الجنسين في الحصول على التعليم، وسيقلص التعرّض للأخطار البيئية.



توصيات التقرير

1- الاستثمار في التعليم والخدمات وفي مدن مستدامة قادرة على التحمل من أجل الأطفال.

2- توسيع الهياكل الأساسية والتقنيات والخدمات الأساسية وأنظمة الدعم الاجتماعي القادرة على تحمل الظروف المناخية.

3- إتاحة الاتصال بالإنترنت، ومراعاة استخدام التطبيقات والتصميمات التقنية الآمنة لجميع الأطفال.

كيف نستفيد من هذا التقرير في العالم العربي؟

أولاً- واقع الطفل العربي وأبرز مشكلاته

عمالة الأطفال

تجنيد الأطفال

التسرب من التعليم

ثانياً: - سبل المواجهة والعلاج

1. تسليط الضوء على قضايا المناخ، والبيئة، والتقنية، والعوامل السكانية من خلال مراحل التعليم المختلفة سواء من خلال المناهج والمقررات والأنشطة الدراسية، وتناولها سواء على مستوى العالم العربي ككل من خلال العمل المشترك، أو لكل بلد عربي بمفرده لتحديد آثار وتداعيات تلك القضايا الإيجابية والسلبية، ووضع سيناريوهات للتعامل مع تداعياتها، واستشراف المستقبل، وتبني الرؤى والسياسات على ضوء ذلك، وذلك لتوعية الأطفال بدورهم تجاه التحديات التي تواجه البشرية جمعاء، لخلق مواطن واعي بيئياً وتكنولوجيا يستطيع التعامل مع التحديات الراهنة، والمشاركة في مواجهة أزمات البيئة والمناخ والتحديات السكانية، وتداعيات التطور التقني والتكنولوجي.

2- وضع استراتيجية لمستقبل التعليم في ضوء الذكاء الاصطناعي، وضمان تحقيق السياسات والخطط والبرامج للمساواة والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في التعليم، والعمل على نشر تطبيقاته في ثلاثة مجالات رئيسية: دعم المعلمين: من خلال أتمتة المهام الروتينية، واستخدام أنظمة التغذية الراجعة، والتطبيقات المساعدة في تخطيط الدروس، وفي ميدان التنمية والتطوير المهني للمعلمين.

دعم الطلاب: وذلك من خلال أنظمة التدريس المدعومة من الذكاء الاصطناعي، وتقديم التغذية الراجعة الفورية للطلاب، واستخدام منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي لدعم الإبداع والابتكار بين الطلاب، وخلق بيئات تعلم تعاونية للطلاب معتمدة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتقديم بيانات للمعلمين عن أداء الطلاب، ومستوياتهم. دعم إدارة المؤسسات التعليمية: من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الوقت، وتحليل البيانات، وتحسين عملية إدارة الموارد داخل المؤسسات التعليمية، وأتمتة العمليات الإدارية المختلفة.

3- التدريب المهنيّ الشامل للمعلّمين على استخدام تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ في التعليم، ما يتطلّب حصولهم على برامج تدريبٍ شاملةٍ، تغطّي المهارات الفنيّة والاستراتيجيّات التربويّة الضروريّة لدمجه في التعليم بفعاليّة.

4- إتاحة الإنترنت لجميع الأطفال من كل طبقات المجتمع فقد صار ضرورة لا غنى عنها في التعليم والتعامل مع كل ما هو جديد، وتنمية الوعي، وذلك من خلال إتاحته بصورة مجانية، سواءً داخل المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات، أو من خلال مراكز الشباب، وقصور الثقافة، أو حتى التوجه للتنسيق مع وزارة الاتصالات لتقديمه بصورة مجانية أو مدعمة للأسر الأولى بالرعاية، والمهمشة، والأسر الفقيرة .

5- التركيز على تنمية مهارات الطفل التقنية ليكون مواطناً رقمياً يستطيع التعامل والحفاظ على هويته القومية والعربية.

6- تبني البعد التوازني في خطط واستراتيجيات تربية المواطنة من خلال التعليم، من حيث الحفاظ على انتماء الطفل للعالم كمواطن عالمي، وفي الوقت ذاته انتماء الطفل لوطنه، والتوازن بين البعدين المحلي والعالمي.

7- تطوير أنظمة الدعم الاجتماعي للأسرة الفقيرة والمهمشة لتحقيق العدالة والإنصاف، وخصوصاً مع ما يعانيه العالم العربي من آثار لظاهرة التضخم، والأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك بما يضمن التصدي لظاهرة عمالة الأطفال، ومواجهة تسرب الأطفال من التعليم.

8- التركيز على بعد الاستدامة عند إنشاء رياض الأطفال، والمدارس، والجامعات بحيث ينعكس في إنشاء وتصميم المباني المدرسية، وإتاحة الخدمات المختلفة للأطفال والطلاب.

9- دعم الشراكة بين وزارة التربية والتعليم، وشركات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، وذلك في مجالات البحث والتطوير، ومشاركة النتائج والبيانات، وبرامج التدريب، ووضع حوافز لتشجيع ودعم المطورين والمصممين، ووضع أطر للعمل.

10- دعم جهود وتجارب استخدام الانترنت في التعليم، وأنظمة التعلم عن بعد خصوصاً في مناطق الحروب والنزاعات، ومعسكرات اللجوء، والمناطق التي تعاني من الأزمات البيئية المختلفة في العالم العربي، والإفادة من نتائج تطبيق تلك الأنظمة في دول مثل لبنان، والأردن، وسوريا، واليمن، وغيرها من مناطق تركز اللاجئين.

11- إدماج وتبني التعلم الاجتماعي والعاطفي SEL في الأنظمة التعليمية كجزء أساسي لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التحوّلات الاجتماعية الإيجابية، إذ صار واحدًا من أهم التوجهات العالمية في إعادة تشكيل التربية، والأنظمة التعليمية في ضوء السياق العالمي الحالي والتحديات التي تواجهها البشرية، وفي ضوء قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبطة بنشر قيم السلام، والعدالة والمساواة، والتنمية المستدامة، ومن ثم يمكن لصانعي السياسات التفكير في دمج التعلم الاجتماعي والعاطفي بشكل أكبر في الأنظمة التعليمية، بما ينعكس على المناهج والمقررات، وطرق التدريس، وسياقات التعليم في المدارس، وبيئة المدرسة ككل، على الأبعاد الاجتماعية والعاطفية للتعلم إلى جانب الجوانب المعرفية والسلوكية، ويسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية والنمو الشخصي. كما يدعم المتعلمين ليصبحوا مواطنين عالميين نشطين يساهمون في بناء مجتمعات مستدامة وسلمية، من خلال تطوير مهاراتهم في التعاطف، وتنظيم العواطف، واتخاذ القرارات المسؤولة.

شكرا لحسن الاستماع

